فاطلق عليه لفظ المظروع على سبيل الاستعارة وعلى هذا فجميع الكلام مجاز على مجاز
فتدبر ويكون التابث انما هو تخييل الحضور وتخييل المشاهدة وليس هنا استحضار
ومشاهدة حقيقة **قوله** لا لان الحوالة يكن مع النزاع هذا الكونه وجه التخصيص بالذكر
في الحاجة اعتبار العموم وانه فيما الظهر منه في ذي اللام **قوله** وذلك لانه ذكر
باحرمثله **قوله** فيه ان هذا التاويل لا يلائم انكر هذا الا يراد مع قوله في المطول
وهو مستند الى الوضع ان تاويل بن الحاجب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط
في الخبران يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان لا احتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع من عرف ذا المتسمى بعينه وانما المجهول عنده انطباقه بكونه
اسم صاحب زيد وسوف هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهو
التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى
كلي وان كان في الواقع منحصرا في جزئي انتهى قال السيد قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فان زيدا مثلا ذات متشخصة ينتزع منها معان كلية تحمل هي عليها
فحمل هو على شيء منها يقعوده الى الرجوع الى العكس السليمة واما سلب زيد عما هو
فهو صحيح لكنه ليس بحمل حقيقة وما وقع في بعض كتب الميزان من ان الجزئي الحقيقي مقول
على واحد دون كثيرين فكلام كما هو **قوله** الفول ما يتبع الخ قال في الصحاح فال تاله
الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعلى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع اخر لا يصدعون عنها **قوله** وذلك
لان غير القران الخ فيه بحث لان الاعجاز لا ينحصر في باب البلاغة ليختص بالقران بل
من اسبابه الاخبار عن المغيبات كما بينه صاحب الشفاء وغيره **قوله** لا وان كون الكلام
في متعلقات الفعل اي من ذكرها وحذفها وغيرهما لا في احوال الفعل وفيه ان هذا توضيح
لحال متعلقات الفعل لا بيان لحاله **قوله** وايضا الظاهر الخ فيه ان الفعل العامل
كرها النسبة وليس شيء منها اصلا للاخر على ان فيه اشارة الى استقلال الفعل
للمعية وان كلاما فيه فيه جدار جابدته على الغير وكان الغير هو الاطل في نظر البليغ
وان سمي مظنة في علم اخر وهذان التوجيهان للسيد قدس سره وذكر توجيها ثالثا
اسر

وهو قوله فيما بعد وما ذاكم يذكر يتعلق بالمعمول من الفعل وفيه انه يحتمل ان الخبر
قوله بفتح الخاء في القاموس في مادة خب الخب الخداع الجربز ويكسر انتهى فاقتصار
المحشي على الفتح لعله لانه افصح ولهذا بدا به صاحب القاموس كما هو عادته وقال في ما
جربز والجربز والخربز بالضم الخب الخبيث معرب كربز **قوله** فيه بحث لانه لما يكون هذ
مقصود الخ هذا البحث للسيد قدس سره وقال ان الاعتذار الذي ذكره الشارح ركيك
جدا واجاب المولى خسرو عنه فقال بعد سياق كلامه برمته ولا يخفى على الخبير المتصف
انه لا ركة فيه بل هو راجع الى ما اختاره في ذي عناية بان يقال المعنى كلامه لا يلزم من
عدم كون النفي معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بعد
الفعل فتدبر **قوله** لوجب ان يذكر التفكر مفعولا لا بكي اي لانه منشأ الغرابة وسببها
ومقتضى ذلك ان لا يحذف ويمكن ان يجاب بان صورة ما خطر الكلام على انه من باب التنا
زع واعمال الاول وحذف الضمير من الثاني لانه فضلة كما ذهب اليه بعضهم وحينئذ فقد
ذكر المعمول فتدبر **قوله** لا انسب ان يقال الخ اي لمطابقته للبيت لان معناه لو شئت
ان ابكي اي بكاء ذ **قوله** لا يخفى انه ليس في كل تاكيد قصر وتخصيص قال السيد بل
القصر تاكيد على تاكيد بوجه مخصوص كما قرر في جاءني زيد لا عمرو وفي نحو زيدا رعيته اذا
اذا قرر المفسر مؤخرا حتى يصير الكلام هكذا زيدا رعيت رعيته فالمفسر متعلق بزيد
على وجه الاختصاص وان جعل المفسر المتعلق بالضمير ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص
لزم ان يكون فيه افادة الاختصاص مرتين لم يعتبر وان لم يجعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه
الاختصاص لا مقتضى له الا التركيب نفسه كان هنا تاكيد وان لم يكن افادة الاختصاص بل في
متعلق الفعل من زيد الا ان يقال معنى الاختصاص اثبات المتعلق له ونفيه عن غيره والتا
التكرير يؤكد الجزء الاول منه فمعنى في الجملة تاكيد جزئية انتهى وقوله اذ لا مقتضى
للتركيب نفسه يخرج الاعتذار عنه من قول المحشي عليك ان يعتبر اللاحق ايضا الخ الا لم
بقرينة كونه تفسيرا له هذا وقول المحشي لا يخفى الخ دفع لما يتوهم من قول الشارح لا
يفهم التكرار من ان التكرار يستلزم القصر وقوله ويمكن ان يقال الخ ليس جوابا
عن الاالمحشي كما هو بل هو توجيه لافادة التكرير هما من فيه تاكيد القصر وحاصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)